



# دور صناع القرار في الحد من العنف

سلسلة الكتب التوعوية (٤)



## سلسلة الكتب التوعوية (٤) دور صناع القرار في الحد من العنف

لقد تم إعداد هذه النشرة بمساعدة من الاتحاد الأوروبي و صندوق الأمم المتحدة للسكان ودعم تقني من أوكسفام. إن الآراء الواردة في هذه النشرة تعبر عن رأي كاتبها (أو منظمة سوا) ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن تعكس وجهات نظر الاتحاد الأوروبي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأوكسفام.

### مؤسسة سوا

القدس، هاتف: 025324122، فاكس: 025324025، ص.ب 69429 \* رام الله، هاتف: 022418100، فاكس: 022418111، ص.ب: 2315  
info@sawa.ps \* www.sawa.ps \*  <http://www.facebook.com/SawaOrganization>  
خدمة الإرشاد: الرقم المجاني 121، الرقم المجاني لمنطقة القدس 1800500121 \* 121@sawa.ps

## فهرس المحتويات

- خلفية عامة ..... ص ٤
- فكرة الكتيبات ..... ص ١٢
- لماذا الكتيبات ..... ص ١٤
- علاقة صناع القرار بالعنف على أساس الجندر ..... ص ١٥
- ما اهمية إستهداف هذه الفئة؟ ..... ص ١٥
- كيف نشرك صناع القرار في عملية المناصرة؟ ..... ص ١٧
- التواصل والإتصال مع صناع القرار ..... ص ٢٠
- كيف تتحاور وتتناقش مع صناع القرار ..... ص ٢٢
- كيف تكسب تعاون صناع القرار خلال اللقاء ..... ص ٢٤
- حافظ على إستمرارية التواصل والمتابعة مع صناع القرار ..... ص ٢٦
- دور صناع القرار في الحد من العنف ..... ص ٢٦

## مؤسسة سوا

### رؤيا المؤسسة:

ترتني سوا إلى أن تكون المؤسسة الرائدة في العمل على تغيير ثقافة العنف السائدة، ونشر ثقافة السلام والأمان، وتوظيفها في خدمة التنمية البشرية والمجتمعية، للوصول إلى مجتمع ديمقراطي مبني على المساواة والعدالة الإجتماعية مستند على حقوق الإنسان.

### رسالة المؤسسة:

سوا هي مؤسسة فلسطينية غير ربحية، تأسست عام ١٩٩٨ تعمل لمناهضة العنف الموجه ضد النساء والأطفال بكافة أشكاله. وتهدف المؤسسة إلى نشر ثقافة اللاعنف والمساواة بين الجنسين داخل المجتمع الفلسطيني، من خلال تقديم المساندة لضحايا العنف والإرشاد والدعم النفسي بسرية تامة لخدمة المجتمع. تقوم سوا بالتشبيك مع شركاء آخرين، بالإضافة إلى إستخدام أحدث تقنيات التكنولوجيا المتاحة وتوظيفها في خدمة العمل المجتمعي. مع طاقم من الموظفين المدربين تدريباً جيداً ذو خبرة ومهنية عالية من أجل تقديم المساندة والمشورة على نحو فعال لضحايا العنف بشكل فعال.

### الأهداف الإستراتيجية:

١. المساهمة في الحد من كافة أشكال العنف الموجه ضد النساء والأطفال خاصة، العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي والعنف الأسري.
٢. توفير الفرصة لضحايا العنف للوصول إلى الدعم الأمن والحماية.

٣. رفع مستوى الوعي المجتمعي ونقل قضايا العنف من مستوى العائلة والمنزل إلى المستوى المجتمعي.
٤. ترسيخ روح وقيم العمل التطوعي، لمواجهة العنف الموجه ضد النساء والأطفال، وتجنيد الموارد والدعم المجتمعي لذلك.
٥. أن تقوم بالمبادرة والاستثمار باستخدام أحدث تقنيات وسائل الإتصال المتاحة من أجل تقديم أفضل الخدمات إلى أفراد المجتمع.
٦. تفعيل الدور الرقابي ومحاسبة الجهات المسؤولة عن تنفيذ الأحكام الخاصة بقضايا العنف.

### إستراتيجيات

- رفع مستوى الوعي العام بموضوع العنف خاصة العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي والعنف الأسري.
- توفير خدمات الدعم والحماية للأطفال النساء ضحايا العنف.
- نقل قضايا العنف من المستوى العائلي إلى المستوى المجتمعي.
- رفع مستوى الجهود في تجنيد الموارد للحصول على الإستدامة الذاتية.
- بناء قدرات المؤسسة لمواجهة التحديات.
- بذل الجهود للوصول بالخدمات لأكبر عدد من المستفيدين، لنشر الوعي حول العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي، والعنف الأسري، والحق في العيش، حياة خالية من العنف.

### أسس التربية في العائلة العربية

العائلة: هي مؤسسة إجتماعية، تلعب دور الوسيط الرئيسي بين شخصية

الفرد والحضارة الإجتماعية التي ينتمي إليها، تتكون شخصية الفرد ضمن العائلة، وتنقل قيم المجتمع وأمط السلوك فيه من خلال العائلة وتتقوى بواسطتها.

عندما يولد الطفل تتكون ذاته بصورة تدريجية نتيجة التفاعل بينها وبين ذوات أشخاص آخرين، وهي منظمة تنظيماً تصاعدياً حيث إن المنزلة الأولى هي الأم، ويتركز عليها إطار الشخصية وتمثل الأم في هذه المرحلة دوراً كبيراً من حيث أثرها في تكوين شخصية الطفل إلى حين بدء الإدراك والوعي في سن البلوغ.

تعتبر العائلة ميداناً للتفاعلات المختلفة المستمرة بين أعضائها. إن عاطفة الحب لا تظهر بشكل تعبيرات واضحة، ما عدا بعض العواطف الواضحة التي توجهها النسوة نحو الطفل الصبي في العائلة. وحتى لو كان الأب لطيفاً فإنه يبقى بعيداً في مرحلة الطفولة التي تقع مسؤوليتها على عاتق الأم فقط.

لا تتيح العائلة العربية للطفل سوى مجال ضيق لتحقيق إستقلاليته، وبالتالي سرعان ما يتعلم الإتكالية مما يؤدي للشعور بالعجز وبالتالي الشعور بالخجل والجن، لذلك فهو يتعلم كيف يغذي إحترامه لنفسه على أساس رأي الآخرين فيه. وهذا النظام يمنعه من الثقة بنفسه وبآرائه الخاصة.

إن شعور الطفل بالندم لقيامه بعمل خاطئ ينبع من خوفه رؤية الآخرين لأعماله، فتتعدم لديه القدرة على نقد الذات وإدانتها، فيصبح ما يقوله الناس هو الأهم وما لا يراه الناس لا عيب فيه، وبالرغم من أن الأطفال العرب يشعرون بالخجل عامة أمام الغرباء فلا عجب أن يعتادوا على التملق

والدمائة، وسرعان ما يتعلمون فن إرضاء الجميع ومسايرتهم وللمسايرة إيجابيات وسلبيات، كما أن الرياء الذي تركز عليه المسايرة يؤدي بصورة تلقائية إلى تغذية الروح العدوانية التي تظهر خاصة في الإستغابة. من ناحية فإن طريقة التعليم تتلخص في أسلوب التلقين والعقاب الجسدي، فيتعلم الطفل التردد والحفظ ولا يعطى المجال للمناقشة والتساؤل، ومن الناحية الأخرى ينمو الطفل بالشعور بأن مسؤوليته تجاه عائلته فقط، لذلك من الواجب عليه التضحية في سبيل والديه وإخوته. في إطار هذه الشروط النفسية لا يبقى سوى مجال قليل للشعور بواجب تجاه المجتمع.

### الطفلة الأنثى والطفل الذكر

إن التمييز بين الجنسين يبدأ قبل ولادة الطفل/ة بل قبل تكوين الجنين. من رغبة الوالدين في إنجاب الصبيان يمني الجميع للعروسين أن ينجبوا صبياً، فواجب المرأة الأول في الزواج هو إنجاب الذكور، والصبى البكر هو أئمن ما تملك المرأة.

إن مقام المرأة بين أفراد عائلة زوجها يعتمد على قدرتها على إنجاب الصبيان، امرأة لا تنجب سوى البنات تعتبر زوجة غير ناضجة (طفلة) يهددها خطر الطلاق، لذلك فالزوجة لا تستمد قيمتها من وجودها هي بل من وجود الإبن الذكر الذي سيحمل إسم زوجها، لذلك نراها تفرح أكثر عندما تنجب ذكراً، بينما عندما تنجب بنتاً فإنها تشعر بالخجل نوعاً ما. مع العلم أن الدراسات العلمية أثبتت أن الأب هو الذي يلعب في غالبية الحالات الدور المحدد لجنس المولود، وبالتالي لا بد من تصحيح نظرة اللوم المجتمعية الموجهة ضد الأم.

يظهر التمييز بين البنت والصبي منذ فترة الطفولة فيكون واضحاً أن الإهتمام والعناية بالطفل الذكر أكثر منها بالطفلة الأنثى والخوف عليه مضاعف، ويكون التمييز واضحاً أثناء فترة الرضاعة، فالصبي يرضع فترة أطول من البنت. وإن ذلك يعود إلى أسباب إضافية، فلطالما الأم ترضع، إذاً لا يمكنها أن تحمل وهذا يعود إلى أسباب «فسيولوجية». وهكذا فإن كان الرضيع طفلة فإن فترة الرضاعة تكون قصيرة لكي تحمل الأم مرة أخرى لعلها تلد ذكراً. أما إذا كان الرضيع ذكراً فلا حاجة لأن تحمل المرأة مرة أخرى بسرعة، بل على العكس فإنها ترغب بإطالة فترة الإعتناء به والتمتع بذلك.

من الواضح أن الطفل والطفلة يدركان قيمتهما منذ صغرهما. فالطفلة تدرك أنها «غير كاملة» أو «ناقصة» فهي تختلف عن أخيها، بينما هو يمكنه الإستمرار في عملية الرضاعة ويمكنه أن يطلب ذلك متى شاء، فإن طلبه سيلبى، بينما الطفلة لا يلبي طلبها إلا أنها تفتطم بسرعة، كذلك فإن بكاءه يلبي بسرعة على أيدي النسوة بالعائلة.

إن أشد عداء يتعلمه الطفل تجاه أبيه هو مصدر السيطرة التي تحطمه، وتجعل العائلة تعيش في جو من الطغيان، فالأب هو الذي يأمر، ويضطهد، ويعاقب، وتبدأ البنت تعلم دورها من الصغر بأنها ثانوية وأن عليها أن تخضع لطلبات الرجل الذي هو أقوى منها، والولد بدوره يتعلم أن الفتاة/ المرأة يجب أن تلبى طلباته وتطيعه فهو القوي والمتسلط فمن الطبيعي أن تلقى البنت إهتماماً أقل من أسرتها.



## مفهوم العنف

مشكلة العنف منتشرة في جميع أنحاء العالم، وهي عبارة عن حالة من القمع والتهديد تعبر عن التمتع بالسلطة عن طريق إذلال الآخر، وغالباً ما تعيشها نساء العالم مع تفاصيل قد تكون متطابقة لما يحصل في مجتمعات أخرى وما يحصل في فلسطين تصرفات مشابهة لها، فإن تصرفات الشخص العنيف متشابهة ومتكررة، وصفاته تنطبق على كل شخص يستخدم العنف.

فالعنف ضد الزوجة، على سبيل المثال، هو أي تصرف يقوم به الزوج أو ينوي القيام به، بهدف السيطرة على المرأة وإجبارها على القيام بتصرفات تتماشى مع حاجيات الزوج ورغباته دون الأخذ بعين الإعتبار قدراتها، إهتماماتها ومشاعرها.

والفكرة الأولى التي تتكون لدينا عندما نسمع كلمة (عنف) أن العنف يكمن في الضرب فقط، لكن هناك أشكالاً عديدة وأساليب مختلفة لتنفيذ التصرف العنيف منها العنف الجسدي والنفسي والجنسي والإجتماعي والإقتصادي.

## العنف الجسدي:

ينفذ عن طريق مهاجمة جسدية من الشخص العنيف تجاه شخص آخر، وربما نستطيع أن نميز هذا النوع من العنف عن طريق الآثار التي يتركها على الجسم، وأهم ما في الأمر أن كل عنف جسدي يترك أثراً نفسياً.

## العنف النفسي:

هذا النوع من العنف غير ظاهر خارجياً ويصعب التعرف عليه وتحديد شدة الضرر منه، لهذا يسمى إصابة نفسية. إن الهدف من العنف النفسي هو المس بالآخرين وهدم التقدير والتقييم الذاتي للآخرين وتكون الأضرار الناتجة عن هذا العنف أشد من الضرر الجسدي، ولكنها تظهر عن طريق تصرفات معينة تؤثر على العنف النفسي.

## العنف الجنسي:

يظهر هذا النوع من العنف في جميع المجتمعات بما فيها المجتمعات التي تشكل فيها العلاقات الجنسية إبرازاً للسيطرة الأبوية، ويستخدم كثيراً من الرجال هذه الطريقة كوسيلة للسيطرة على النساء من خلال فرض ممارسة الجنس عليهن بأشكال مختلفة.

## أسباب العنف على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)

بناءً على ما تم التطرق إليه أعلاه، إن المعايير والممارسات المجتمعية والتوقعات المنتظرة من الرجال، تقلب سلوكهم، إذ يصبح العنف هو وسيلة مهمة بالنسبة إلى بعض الرجال ليثبتوا رجولتهم أو ليؤكدوا سلطتهم التي يمارسونها، ويمكن أن يعتبر العنف الأسري الذي يلجا إليه الرجال في العائلات والمنازل تطوراً لعلاقات السلطة بين المهيمن والخاضع التي يعززها المجتمع.

غالباً ما يعتبر الرجال أن النساء غير مساويات لهم مما يجعل الرجل قادر على خلق الكثير من التبريرات لأسباب العنف على أساس الجندر، وهذا

يساعدنا لفهم الدافع الذي يدفع الزوج للإعتداء على زوجته مثلاً، ولكن هذا لا يميز ولا يبرر حصول العنف، وعند النظر إلى الظروف التي يحصل بها العنف الأسري نرى أن أسباب العنف يعتمد على الآتي:

- أن المعايير الجندرية تؤدي إلى تعزيز السلطة الأبوية، وتدعيم حكم الرجال للمجتمع، نتيجة للإعتقاد الخاطئ بأن النساء غير قادرات على الإستقلال الذاتي، والحصول على الفرص نفسها في الحرية التي يتمتع بها الذكور في المجتمع.
- إن ارتفاع معدل البطالة و زيادة النساء العاملات، يشعر بعض الرجال بأنهم يخسرون قوتهم شيئاً فشيئاً، فيلجؤون إلى إستعمال العنف شيئاً فشيئاً.
- نظرة المجتمع إلى النساء كرمزٍ للشرف، وبالتالي ضرورة حماية هذا الرمز عبر تقييد حركته.
- الأدوار التقليدية المسنودة إلى الرجال والنساء، والتي تفترض أن الدور الأساسي للنساء هو توفير الرعاية من خلال الأمومة والقيام بالأعمال المنزلية و الرعاية، واعتقاد الرجل بأن العنف هو حق شرعي من العقاب.
- النظرة إلى النساء بأنهن ملكية خاصة للرجل وأن الرجل هو صاحب القرار بشتى الأمور الحياتية.

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر المعوقات الإقتصادية على قرار المرأة، حيث أن كثير من النساء ليس لديهن مهنة أو شهادة، مما يصعب عليهن إيجاد فرصة عمل جيدة والحصول على دخل يساعدهن على الإستمرار مع الزوج

العنيف، لأن الزوج في هذه الحالة هو المعيل لها ولأسرتها. ولكن يجب علينا أن لا نعتبر أن هذه الأسباب تبرر للرجل استخدام العنف في مستويات مختلفة من بيئتنا الاجتماعي، فإذا كنا نريد العمل بفاعلية لإنهاء العنف ووضع حد له، علينا أن نتطرق إلى العوامل، في كل مستوى، التي قد تساهم نشوء العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في مجتمعاتنا واستمراره، فمثلاً، قبول المجتمع بالزواج المبكر والقسري للفتيات يُعتبر من أحد الأسباب التي تؤدي إلى تزايد العنف على أساس الجندر، إن هدفنا الأقصى هو وضع حد للعنف وتجنبه قبل أن يبدأ.

### فكرة الكتيبات

بالتعاون مع منظمة «أوكسفام بريطانيا» تعمل مؤسسة سوا على الحد من العنف الأسري في المناطق الفلسطينية المحتلة، من خلال تعزيز مقاربات وإستراتيجيات العمل مع الرجال والفتيان في الحد من العنف على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، تهدف الإستراتيجية الأساسية للمشروع إلى نشر الوعي بالمفاهيم المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، والعمل مع الأفراد المختلفين، من خلال فتح حوار ونقاش ديناميكي لتغيير المفاهيم النمطية السائدة حول قضايا العنف والعمل على إكساب المفاهيم التي تنص على مبدأ المساواة وإحترام حقوق الإنسان، وذلك من أجل كسب التأييد، والمضي قدماً بحملة المناصرة. حيث أن إبراز الإهتمام الجماهيري وتعبئة الناس وتمكينهم سيدفع عجلة التغيير إلى الأمام، إضافة إلى كسب تأييد الرجال لتكوين مجموعات حليفة قادرة على المساهمة في عملية تغيير الأفكار المغلوطة المتعلقة بالعنف ضد النساء.

في فلسطين كما في العالم العربي، إن الرجال يحتفظون بالسلطة المطلقة ليس داخل الأسرة فقط وإنما على الصعيد السياسي والإجتماعي والإقتصادي، وذلك بسبب التنشئة الإجتماعية التي تعزز وجود المجتمع الذكوري والعمل بالأفكار النمطية المغلوطة، ومن هذا المنطلق فإن سوا تركز على العمل مع الرجال لإشراكهم في قضايا العنف والمساواة بين الجنسين، بهدف إشراكهم كقادة مجتمعات وصناع قرار في العمل لمناهضة العنف ضد المرأة، بما أن العمل مع الرجال هو مفتاح التأثير على رجال آخرين، وأن الرجل هو جزء لا يتجزأ من هذا العنف الموجه ضد النساء، ولضمان أن ينظر إلى المساواة باعتبارها قضية هامة بالنسبة للمجتمع ككل وليس فقط بالنسبة للمرأة والمنظمات النسوية.

وبما أن مشاركة الرجل جزء أساسي في مناهضة العنف ضد النساء، فإن سوا وأوكسفام تحاولان التعرف على حاجة المجتمع وكيفية إشراك صناع القرار من الرجال في المؤسسات والقطاعات المهمة، وضرورة التأثير على مواقفهم وسلوكياتهم، وممارساتهم في ما يختص بموضوع العنف ضد النساء. وإحدى أدوات هذه المقاربات والتدخلات هي العمل على الكتيبات الأربعة، التي ستركز بشكل خاص على العمل لإستهداف الرجال في المؤسسات على اتخاذ إجراءات إيجابية للحد من العنف ضد المرأة وتطوير تنفيذ خطط العمل للتأثير على المؤسسات والأفراد العاملين فيها من أجل تحويل صنّاع القرار من الرجال، إلى ناشطين فاعلين في العمل على إنهاء العنف ضد النساء. تتوجه الكتيبات إلى الرجال العاملين في أربع مؤسسات أساسية: القضاء (محامين وقضاة)، المؤسسات الدينية (رجال الدين)، الشرطة، وصناع القرار. ونأمل من خلال هذه الكتيبات زيادة إهتمام رجال الشرطة بقضايا العنف

المتوجه إليهم، والمحامين والقضاة تناول قضايا العنف المنزلي، والبرلمانيين المدافعين عن إقرار قانون حول العنف المنزلي، والزعماء الدينيين باستخدام الخطابات الدينية لمطالبة الرجال من أجل إنهاء العنف ضد المرأة.

### لماذا هذه الكتيبات؟

إنه الوقت لنقل التركيز من إعتبار الرجال على أنهم مشكلة ينبغي حلها وعائق في وجه مساواة النوع الاجتماعي، إلى تبني مقاربات إيجابية للتنمية تعترف بأن الفتيان والرجال مثلهم مثل النساء لهم حاجاتهم الخاصة، ويهتمون لما يحدث مع شريكاتهم عائلاتهم، ومجتمعاتهم المحلية ويشكلون جزءاً أساسياً من الحل.

وإنطلاقاً من أهمية الدور الفاعل والحقيقي لرجال الدين والشرطة والمحامين والقضاة والسياسيين وصناع القرار وقدرتهم على التأثير في المجتمع الفلسطيني، إن اختلاف القوة والنفوذ الذي يتمتع به هؤلاء من خلال إختلاف مراكزهم في مؤسساتهم واختلاف نوع السلطة التي يتمتعون بها، يعطي نقطة قوة للقدرة على المساهمة في تحقيق التغيير في المجتمع الفلسطيني.

وتهدف هذه الكتيبات لتكون دليل التعرف على نقاط الدخول إلى هذه المؤسسات الرئيسية في المجتمع المحلي، من خلال تكوين مجموعة من الرجال قادرة على دعم التغيير لمناهضة العنف الموجه ضد النساء، من أجل كسب التأييد والمضي قدماً للمساهمة في إحداث التغيير، عوضاً عن الحد من تقدم التغيير الهادف إلى مناهضة العنف ضد النساء، وإن لكل مؤسسة خصوصيتها ومقارباتها المختلفة.

## علاقة صنع القرار بالعنف على أساس الجندر؟

ان لصناع القرار تأثير كبير في مجتمعنا الفلسطيني حيث ان لديهم السلطة في وضع القوانين أو إلغائها. ولا شك أن لتطورات الظروف السياسية في البلاد لها صلة كبيرة بحالة النساء الفلسطينيات ومستوى العنف الممارس ضدهن. بل أن للسياسة تأثيرا بالغاً على وضع النساء حيث تعاني النساء الفلسطينيات من نوعين من العنف أولاً يتمثل في ما تعانيه أصلاً من تمييز واستغلال واضطهاد اجتماعي وعنف مجتمعي وأسري، وثانياً و بشكل مباشر من جرّاء ممارسات الاحتلال القمعية والتعسفية من قتل واعتقال وتنكيل واستفزاز و إهانة وهدر للكرامة على الحواجز. وعليه نستطيع القول أن العنف الممارس ضد النساء هنا، هو عنف مركب ومزدوج.

تتحمل السلطة الفلسطينية المسؤولية الكبيرة إزاء هذه الظاهرة , حيث أن سياسات الحكومة تلعب دوراً كبيراً في حماية النساء من العنف وذلك عن طريق وضع قوانين وسياسات منصفة للنساء وتشريع القوانين التي تساهم في الحد من العنف والإسهام في تشكيل رادع يؤمن الحماية للنساء من قبل مرتكبي جرائم الشرف - على سبيل المثال - من خلال سن عقوبات صارمة بحق مرتكبي جرائم الشرف والعنف ضد النساء بشكل عام وأيضاً من خلال العمل يدا بيد مع المنظمات النسوية من اجل الحد من التمييز والاضطهاد الموجه ضد النساء سواء كان نفسي أو جسدي أو جنسي وغيرها.

**اما الاهمية من استهداف هذه الفئة:**

**يكننا اختصار أهمية استهداف هذه الفئة بالتالي:**

١- لصناع القرار، سواء في السلطة أو خارجها، دور كبير في التأثير في الناس

ومواقفهم، وذلك بسبب طبيعة عملهم التي تتطلب عادةً المعرفة العميقة بالمصلحة العامة في بلد معين.

ويملك صناع القرار أيضاً دوراً مهماً في تغيير واقع المجتمع وسنّ قوانينه، ولذلك تأثير على تنظيم العلاقات الاجتماعية بما فيها العلاقات الأسرية لناحية ضمان الأمن فيها ولجميع أفرادها.

٢- يُنظر إلى صانع القرار عادةً على أنه الراعي للحقوق والواجبات السياسية في المجتمع. لذا، فإنّ احتضانه لقضية الحدّ من العنف ضد النساء يساهم في خلق علاقة سليمة بين أعضاء المجتمع بما تقتضيه المصلحة العامة.

٣- تمارس البرامج السياسية والانتخابية دوراً في لفت نظر الناس إلى القضايا التي ينبغي العمل عليها وتحسينها، أو تغييرها، وفق منظور أيديولوجي ومصالح معينة يمثّلها المرشّح وحزبه، آخذاً في الاعتبار المناخ الشعبي العام والقضايا الطاغية على هموم جمهوره ومطالبه وتطلّعاته. لذا، من مصلحة المرشّح أن يشجّع النساء تحديداً على مناصرته، بما أنّهنّ يمثّلن نصف جمهوره، وإقناعهنّ بأنه سوف يعمل من أجل قضاياهنّ ومصالحهنّ.

٤- لصناع القرار، خصوصاً المنتخِبين منهم، مصلحة ودور ومسؤولية في التجاوب مع الحملات والمطالب الشعبية وتحويلها إلى قوانين وممارسات، من بينها تأمين الحماية للمرأة، وهو أمر سبق وتحقّق في المنطقة، تحديداً في الأردن وتركيا. فعلى ممثلي الشعب، ببساطة، تلبية احتياجات ناخبهم والمطالب التي يرفعونها.

٥- لصناع القرار قدرة كبيرة على جذب وسائل الإعلام، حيث يتمتع معظمهم بمنابر إعلامية تتيح لهم التعبير عن مواقفهم. فقد يستعملون تلك المنابر لإيصال رسالتنا ونقلها الى الرأي العام، وقد تؤثر هذه الرسائل



بدورها على جمهور صناع القرار هؤلاء أو حلفائهم، أو حتى خصومهم السياسيين الذين قد يسعون إلى تبني مواقف شبيهة على سبيل التنافس السياسي.

### كيف نشرك صناع القرار في عملية المناصرة؟

إن تبني صناع القرار لقضايا العنف ضد النساء ذو أهمية بالغة حيث انه يشكل دعماً ومساندة للنساء في معركتها لمناهضة العنف بجميع أشكاله، لذلك يجب اتباع الأساليب الفعالة والمؤثرة التي تساعدك في اقناع صناع القرار بضرورة العمل يدا بيد مع المجموعات المناصرة لقضايا النساء والمنظمات النسوية للحد من العنف ضد النساء. وحتى ننجح في إشراكهم والعمل معهم نحتاج إلى:

#### ١- المعلومات:

- الحقوق والقانون: في العمل مع جميع الفئات، بما فيها صناع القرار، يشكّل القانون والدستور المورد الأهم لمعرفة القوانين المتعلقة بالنساء والحقوق والواجبات. كما ويمكننا الاعتماد على الجهات الرسمية ومراكز الأبحاث ومنشورات الأمم المتحدة والتقارير الصادرة عن الجمعيات المختصة، من أجل أن نبني نقاشاتنا وآرائنا على دليل مادّي، وليس على رأي شخصي أو مجرد ترجيحات.

- المعاهدات الدولية المعنية بالمرأة والمبرمة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، علينا أيضاً التنبّه إلى التحفّظات عليها، وخاصة تلك الموضوعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة- سيداو.  
- توصيات هيئات حقوق الإنسان للأمم المتحدة (لجنة سيداو، مجلس

حقوق الإنسان، إلخ).

- المقاربات السياسيّة المختلفة حول حقوق المرأة وإنهاء العنف ضد المرأة.  
- الأوضاع الاجتماعيّة والقانونية لتجارب النساء المعنّفات.  
- المؤشّرات بالأرقام والحقائق التي تبرهن التأثير السلبي والأذى الذي يُلحقه العنف على أساس النوع الاجتماعي بالنساء والفتيات.  
- متابعة المواقف والتطوّرات والأفكار والنقاط التي تُطرح، بهدف إعادة استعمالها إذا كانت مفيدة، أو صياغة المقاربة الأكثر فاعليّة في التعامل مع طارحيها.

- معرفة محيطنا جيداً ووضع لائحة بالأحزاب السياسيّة، ومواقفها، والقطاعات الداعمة ضمنها، وسبل وإمكانية التنسيق.

ينبغي أن نعتدّ دوماً على مصدر موثوق. فالمناصرة لا تقوم على تكوين رأي شخصي فقط، بل هي تتطلّب معرفة وإماماً بالقضية التي نعمل عليها وتفصيلها والحقائق المتعلّقة بها، لكي نستطيع دحض النقاشات المعارضة لها ببراهين وأدلة عمليّة دامغة. فنحن نتوجّه في هذا الكتيّب إلى صناع القرار للعمل معهم وإشراكهم في القضاء على العنف ضدّ المرأة. لذا علينا أن نفكر دائماً بما نريد، ونحدّد الهدف ونوع التّدخل الذي نتوخّاه، وكيفية الوصول إلى هدفنا: أيّ نوع نقاش وحوار نريد أن نقيم؟

## ٢- التحالفات:

يكتسب تكوين التحالفات حول قضية محدّدة أهمية كبيرة تساعد في رفع مستوى الضغط من أجل الوصول إلى الهدف المرجو وذلك قبل التوجّه إلى صناع القرار ويمكن إقامة التحالفات أو أشكال أخرى من التعاون مع:

- جمعيات المجتمع المدني: نلتقي في معظم الأحيان مع جمعيات المجتمعات المدني كوننا نعمل سوية ضمن أطر حقوق الإنسان وتجمعنا أساساً مبادئ مشتركة. وبالتالي، فإن التحالف معها يمكن أن يكون مثمراً جداً على مستوى الضغط والاستشارة وتشارك الخبرات والتجارب، وتنظيم تحركات مشتركة. فصانع القرار كلما استشعر أنّ المطلب هو مطلب مُحْتَضَن من قبل عدد كبير من جمعيات المجتمع المدني، كلما أخذ هذا المطلب على محمل الجد.

- صناع القرار الداعمين أنفسهم: إنّ وجود نائب أو وزير أو صانع قرار ذي جمهور وتأثير كبيرين داعم لنا يشكّل نقطة مهمّة نطلق منها نحو كسب المزيد من التأييد في الوسط السياسي.

- الإعلام: يهتمّ صناع القرار إلى حد كبير بالمادة التي يقدّمها الإعلام عنهم، أكان على مستوى الأسلوب أو المضمون أو على مستوى التواتر. فالإعلام، إذا ما كان حليفاً لنا، باستطاعته أن يشكّل قوّة ضاغطة قد تدفع بصانع القرار إلى تبني قضيتنا (كأن يتبنّى الإعلام حملتنا الإعلامية، أو يطرح أسئلة تتعلّق بقضيتنا على صانعي القرار الذين يستضيفهم)، أو إعادة النظر في موقفه من قضيتنا.

- الشخصيات الإعلامية والشخصيات العامة: تلعب الشخصيات الإعلامية البارزة والشخصيات العامة دوراً أكبر من حيث التأثير والضغط على صناع القرار، فهي تتمتع بقاعدة شعبية كبيرة تتابع برامجها أو إطلاقاتها بشكل متواصل، وتتأثّر بطروحاتها والمواضيع التي تثيرها. من هنا، يمكن أن تمارس هذه الشخصيات تأثيراً على الرأي العام الذي يأخذه صانع القرار بعين الاعتبار.

- الخبراء القانونيون والمحامون: إذا كان هدفنا تعديل قانون ما، فإنّ هؤلاء، وخاصة الداعمين منهم، يستطيعون من خلال معرفتهم واختصاصهم تزويدنا بالحجج القانونيّة اللازمة لدعم قضيتنا، وكذلك مساعدتنا في صياغة مشروع قانون أو اقتراح تعديل بعض النصوص. كما أنهم يستطيعون لفت نظرنا إلى الثغرات القانونيّة وكيفية الاستفادة منها واستنباط طرق جديدة لخرق المواد واستنتاج الأسباب الموجبة قانونياً لتعديل أو استحداث مادة قانونية. وهي معلومات وطرق يمكننا استخدامها لتقوية حججنا لدى عملنا وتواصلنا مع صانع القرار.

من المهم هنا أن نذكرهم بأننا نتمتع بقوانين جيدة نوعاً ما ولكن اننا بحاجة للإرادة والشجاعة للتطبيق من خلال العمل معاً. من منطلق الإيمان بمفاهيم العدالة الاجتماعيّة لخلق واقع أفضل لكلا الجنسين.

### القدرة على التواصل والاتصال مع صناع القرار:

من المفيد أن نكون مسلّحين دوماً بالمعلومات الكافية التي تبرّر رغبتنا في تعديل قانون ما. أمّا الرسائل التي نريد توجيهها، فتختلف بحسب مرحلة حملة المناصرة. فمرحلة إعداد مشروع القانون، تتطلب إمّا تقديمه كاقترح من أحد النواب المؤيدين على الأقل، أو إحالته من مجلس الوزراء. في ما يتعلّق بموضوعنا، فإنّ الرسائل التي نوجّهها ينبغي أن تتركز على المعلومات المتعلقة بالعنف ضد النساء، بالإضافة إلى كافّة المواثيق الدوليّة والإحصاءات ذات الصلة.

تتبع أسلوب النقاش والحوار الهادف، فعلى سبيل المثال قد تبدأ بطرح أسئلة تساعدك على فهم درجة تأييده او معارضته للموضوع، بعد ذلك

قد تستغل نقاطا من اجاباته هو لفتح باب النقاش،بامكانك البدء بتوضيح اهمية الدور الذي يؤديه صناع القرار في مناهضة العنف وماله من تاثير بالغ الأهمية على الوضع الاجتماعي والسياسي في المجتمع . ويجب عليك ان تظهر استقلاليتك وعدم تحيزك لحزب سياسي معين لان ذلك قد يشعر الشخص المقابل بالانزعاج والتوتر لانه قد يعتبرها مجادلة سياسية او تحد يسعى من خلاله للنجاح في اثبات وجهة نظره المكتسبة من معتقدات وافكار حزبه السياسي. ومن الاساليب التي تساعدك في النقاش هو استعراض امثلة لحمالات وتجارب قام بها صناع القرار في مناطق مختلفة تكملت بالنجاح الذي يصب في مصلحة الدولة والمجتمع.

### أمثلة على النجاحات التي من الممكن الاستفادة منها:-

«مثال على حملات حققت مكاسب لصالح النساء حيث أصدرت أول حكومة ديمقراطية في جنوب إفريقيا قانون "العنف الأسري" عام ١٩٩٨ كجزء من التزاماتها المحلية والدولية بحماية حقوق الإنسان للنساء حملة ممثلة من الناشطين والناشطات والمؤمنين بأهمية محاربة العنف اجل تنفيذ قانون العنف الأسري، بحيث عملت المجموعة الممثلة من قبل المؤسسات الأهلية وصناع القرار بهدف الضغط على الحكومة من اجل تنفيذ قانون العنف الأسري وكانت ردود فعل الحكومة بحيث كان تأثير الحملة واضحا أثناء الاجتماعات التي أجريت بهدف الضغط على مسؤولي الحكومة وفريق العمل المعني بتنفيذ القانون، وأخذ يبرز من داخل منفذي الحكومة أحساس متعاطف بضرورة الإسراع من اجل دفع العملية إلى الأمام ، وقد أعربت الحكومة عن قلقها بشأن المسيرات التي ارتبطت

بالحملة ، علاوة على تزايد الضغط الجماهيري لتنفيذ قانون العنف الأسري  
دأب الصحفيون على الاتصال بتلك الدوائر، وعلاوة على ذلك أفاد مسئولين  
الحكومة بأنهم يواكبون العديد من الاستفسارات والتساؤلات التي طرحها  
الجمهور حول أسباب عدم تنفيذ القانون، فوعدت الحكومة بالإسراع  
بالتنفيذ وناشدت الجمهور بالصبر وأعتبرها كثيرون من مسئولي الحكومة  
ضرورية وشجعوا أنصار الحملة خارج الاجتماعات الحكومية للاستمرار في  
ممارسات الضغط .

في هذه الحملة مارس صناع القرار ضغوطاً على مختلف الإدارات للتحرك  
بسرعة أكبر نحو التنفيذ ، ونتيجة جهود هذه القوى المجتمعية أعلن عن  
بدء تنفيذ قانون العنف الأسري يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٩ ، أي بعد صدوره  
بأكثر من عام قام شركاء الحملة بتوزيع ورود بيضاء(يرمز اللون الأبيض إلى  
عدم العنف ضد النساء).

”وفي تجربة أخرى في بريطانيا قامت مجموعة من النساء بعمل حملة  
ضغط وتأثير مع البرلمانيون في المملكة البريطانية بشأن تعديل قانون  
الجنسية الذي يسمح للرجال في حال تزوج من أجنبية بالاحتفاظ بجنسيته  
بينما النساء لا تحتفظ في جنسيتها في حال زواجها من أجنبي وبذلك تفقد  
جميع الحقوق والامتيازات في بلدها ، بدأ نضال تلك النشطاء والنشاطات  
عام ١٩٢٠ وفي عام ١٩٤٠ عدلت الحكومة البريطانية قانون الجنسية  
بصورة تمنح النساء حقها في الجنسية في حال زواجها من أجنبي.

### ٣. كيف تتحاور وتناقش مع رجال السياسة:

إن وضع المرأة والمجتمع الفلسطيني إجمالاً في الظروف الراهنة التي

يعيشها الشعب الفلسطيني صعب وخطير. فإذا ما استمر هذا الحال، وبقي الوضع على ما هو عليه من تدهور للأوضاع الاجتماعية والمعيشية، فإن إمكانية إعادة الأمور لاحقاً إلى جديد عهدها ستكون أصعب بكثير، ولكن علينا أن نكون مقنعين قبل أن نقنع ونتحاور مع صناع القرار، ومن أجل تحقيق الهدف علينا أن نتحلى بالخصائص التالية :-

٣,١ الإيمان بقضية إنصاف النساء والعدالة الاجتماعية بين الجنسين .

٣,٢ مهارة عالية في إقناع الآخرين بالقضية.

٣,٣ الاتصال والتواصل مع رجال القانون والقضاة.

٣,٤ التنظيم والتخطيط.

٣,٥ الإبداع والابتكار وإيجاد حلول جديدة.

من الممكن أننا نتوقع أن يقول لك صناع القرار بان وضع نساء فلسطين جداً ممتاز وليسو بحاجة للعمل فعلى النساء أن تناضل لوحدها بالإضافة إننا نعتبر أمور العنف ضد النساء هي شان خاص ولا يحق لنا التدخل في شؤون الأسرة ، وهنا يمكننا الإجابة بان ما تقولونه صحيح الأسرة كمؤسسة يجب الحفاظ على تماسكها مهما كان الثمن إن لهذا التحيز جانبه الإيجابي بلا شك ، لكن له جوانب سلبية أيضاً ، بالذات في حالات العنف الأسري ومن أشدها اغتصاب المحارم «سفاح القربى» ففي هذه الحالات عادة ما يتم التغاضي عن حقوق الضحايا باسم الحفاظ على تماسك الأسرة ، وهنا على رجال السياسة لعب دور كبير في فضح تلك الممارسات وليس التستر عليها.

وهنا بالإمكان أن نتحدث عن المجتمع الذكوري التقليدي ونشير بأنة للأسف بان تلك الثقافة لازالت مسيطرة على الأسرة الفلسطينية، متمثلة

بالعشائر التي تنظم علاقات البشر في أطار عشائري تحكمه قوانين عرفيه . يقبل هذا المجتمع التقليدي مثلاً جرائم الشرف ، لكن في بعض الحالات تقتل الفتاة ضحية اغتصاب المحارم تحت ستار غسل العار الذي لحق شرف الأسرة .

وهنا يجب أن نركز انتباههم بأن العادات والتقاليد ليست ثوابت جامدة ، بل يجب أن نترك ونأخذ منها بقدر ما يتماشى مع حياتنا المعاصرة . إننا نعيش حالياً في دولة تنمو باتجاه الحداثة وليست قبيلة بدائية كما إننا كفلسطينيين نحن أعضاء في مجتمع دولي نؤثر فيه ونتأثر به ، ولسنا معزولين عن العالم .

وقد آن الأوان لإقرار العدالة على أساس سن أفضل التشريعات التي تضمنها الدولة الحديثة لمواطنيها ومواطناتها الذين يتساوون في الحقوق والواجبات تحت راية الدستور والمواثيق الدولية، لا فرق في هذا بين الرجال والنساء فالمعاملة التي كانت مقبولة في الماضي في أطار تنظيم عشائري قبلي لا يمكن قبولها في إطار دولة حديثة .

و هذا يضع على عاتق صناع القرار والقوى الشعبية مهمة السعي لإحقاق الحق إن القيام في تلك المهمة في حماية النساء من العنف في المجالين الخاص أو العام ليس بالسهل وهنا نطالب رجال القيادات الشعبية في أن يلعبوا دورا أكبر في العمل التكاملي والنضال مع النساء من اجل الحفاظ على المكتسبات التي حققتها الحركة النسوية الفلسطينية ، فنحن نريد أن نرى جهودكم تبذل كقيادات سياسية وجماهيرية ووطنية في الحفاظ وتكملة تلك المكتسبات من اجل واقع أفضل لشعبنا الفلسطيني.



#### ٤) كيف تكسب تعاون صناع القرار خلال اللقاء:

إن أية فكرة لا تلاقي الدعم الكافي من الناس سوف يكون مصيرها الفشل ، لان التأثير على صناع القرار في تبني فكرة حماية النساء من العنف يتطلب إقناعهم بان القضية المطروحة هي قضية مجتمعية مهمة يقف وراءها ويؤيدها عدد كبير من الأشخاص والمؤسسات المختلفة، لا تتعارض مع الأديان ولا المصالح السياسية.

وهذا يتطلب حشد كبير للدفاع عن قضية وقف العنف الممارس ضد النساء على اعتبار أن قضية النساء هي قضية مجتمع بأكمله، ومن الصعب خلق جيل جديد لا تتمتع فيه النساء بصحة نفسية جيدة بالإضافة إلى أن قضية حماية النساء الفلسطينيات من العنف هي قضية عدالة اجتماعية ، ألا تستحق نساء فلسطين اللواتي هن شريكات النضال الوطني أن تتلقى تلك المعاملة. وهنا بالإمكان أن نقنعهم بان تلك القضية هي قضيتنا جميعا وتتطلب حشد جماهيري واسع واهتمام مجتمعي كبير.

لأنه لا يمكن أن نتوجه إلى رجال القانون لتبني القضية ودعمها دون أن تستند قضيتنا لدعم جماهيري كاف ، ومن الضروري الالتفات الى مواقف صناع القرار من الاتفاقيات والتحفظات المسجلة عليها إذ أن ذلك يساعد على تصنيف صناع القرار (مع) أو (ضد) وتحديد المطلوب استهدافهم لكسب التأييد أو لمحاولة تغيير الموقف، فلا بد من القيام بالأنشطة التالية:

٤,١ حملات دعائية وتعبوية.

٤,٢ توفير الوثائق والمعلومات التي تؤكد على نسب العنف الممارس ضد النساء.

٤,٣ تجنيد و تعبئة مجموعات من رجال القوى الشعبية والوطنية للتعبير

عن دعمها للفكرة من خلال الاشتراك في لقاءات أو الخروج بمظاهرات سلمية وغيرها من الطرق للتأكيد على وجود حشد جماهيري كاف يؤكد على أهمية حماية النساء الفلسطينيات.

٤,٤ توقيع العرائض التي ترفض العنف الممارس ضد النساء الفلسطينيات.

٤,٥ إجراء استفتاءات شعبية.

### ٥) حافظ على استمرارية التواصل والمتابعة مع صناع القرار:

من المهم ابقاء التواصل من اجل الحفاظ على استمرارية التعاون والمتابعة مع صناع القرار من خلال:

- ١- الرسائل القصيرة SMS.
- ٢- الرسائل الخطية (عبر البريد mail)
- ٣- الرسائل الخطية (عبر البريد الإلكتروني) massive e-mails .
- ٤- إرسال ملفات الى النواب بشكل عام أو الى نواب محددین (ملفات تتضمن معلومات، وقائع، دراسات، أبحاث...الخ). info files
- ٥- اجتماعات قصيرة المدى.
- ٦- اجتماعات دورية .
- ٧- اتصالات هاتفية.
- ٨-

### ويتلخص دور صناع القرار في الحد من العنف في النقاط التالية:

٥,١ العمل على تشريع القوانين التي تحد من ظاهرة العنف ضد المرأة وتعزز مبدأ المساواة بين الرجال والنساء.

٥,٢ فرض العقوبات التي سوف تشكل رادعا لكل من يحاول تعنيف

النساء, حيث ان التساهل مع مرتكبي الجرائم المرتكبة على خلفية ما يسمى بالشرف قد ساهم في زيادة وانتشار هذه الظاهرة في مجتمعنا الفلسطيني.

٥,٣ رسم برنامج توعية متكامل يشمل المواد اللازمة لتفعيل البرنامج من خلال الحكومة ومنظمات المجتمع المدني يعزز مبدأ المساواة ويناهض ظاهرة العنف ضد النساء بجميع اشكاله.

٥,٤ عقد المحاضرات التوعوية و ورش العمل .

٥,٥ عقد الندوات والمؤتمرات.

٥,٦ إعداد الدراسات والكتيبات التوعوية حول أهمية الدفاع عن حقوق النساء و حمايتهن من العنف.

٥,٧ الدفاع عن النساء في الأنشطة العامة وإنصافهن.

٧,٥ تجنيد وسائل الإعلام المختلفة المكتوبة والمرئية والمسموعة لدعم قضية الحد من العنف الممارس ضد النساء و حمايتهن من العنف باسم السلطة السياسية , والترويج لتلك القضية , على اعتبار أنها قضية تهم الوطن.

